**خطاب جمعية الدول الأطراف لنظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية**
**نيويورك، 12-15 ديسمبر 2011**
**عمر البوبكري، بروفيسور في القانون الدولي في جامعة سوسة، تونس**

سيادة الرئيس، أعضاء جمعية الدول الأطراف،
أصحاب الفخامة،
الزملاء والزميلات،

تحية طيبة وبعد،

على الرغم من الأحداث التي اجتاحت المنطقة العربية في العام المنصرم، لا يزال انخراط المنطقة العربية مع المحكمة الجنائية الدولية محتشما إلى حد الآن و ذلك يعود بشكل أساسي إلى طبيعة نظم الحكم الموجودة في المنطقة و إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب مما شجع على ارتكاب أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان التي يرقى البعض منها إلى مستوى الجرائم التي تدخل تحت طائلة الاختصاص القضائي الجنائي الدولي.

لكن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية عملت دائما على دعم المحكمة الجنائية الدولية لمواجهة تلك الثقافة و ذلك بالرغم من الصعوبات و المضايقات التي تتعرض لها تلك المنظمات. إلى درجة أن النشطاء يتعرضون باستمرار للقمع و الاضطهاد لمساندتهم للمحكمة مثلما هو الشأن في السودان.

و قد ساعدت الأحداث الأخيرة التي عرفتها المنطقة العربية مؤخرا على خلق مناخ جديد مناسب للعدالة الجنائية الدولية. و قد تأكد ذلك خاصة بانضمام تونس إلى المحكمة الجنائية الدولية مباشرة بعد ثورة 14 يناير 2011 التي أسقطت نظام الحكم الدكتاتوري و فتحت المجال لاندلاع ثورات أخرى ضد نظم دكتاتورية أخرى في المنطقة العربية. على الرغم من ذلك، يبقى تقدم عدد من الدول العربية الأخرى نحو نظام روما الأساسي يتطلب المزيد من الجهد و الضغط من المجتمع المدني و من جميع القوى المؤمنة بمبادئ حقوق الإنسان و بالعدل.

و قد كان للمحكمة الجنائية الدولية دورا إيجابيا في ما حدث في ليبيا خاصة بإصدار بطاقات التوقيف ضد رموز النظام الليبي الذين تورطوا في ارتكاب أبشع الجرائم ضد المدنيين. و هو ما بعث الأمل لدى شعوب المنطقة بإمكانية تقديم مسئولين آخرين للمسائلة على الجرائم البشعة التي ارتكبت ولا تزال ترتكب كل يوم.

غير أن موقف المحكمة يتطلب المزيد من الوضوح في مسألة محاكمة سيف الإسلام القذافي. يتوجب أن تسعى المحكمة بشكل جاد لنقله إلى لاهاي نظرا لالتزام ليبيا نحو المحكمة الجنائية الدولية ولضمان مراعاة الأصول القانونية وللحفاظ على مصداقية المحكمة لدى الرأي العام. كما يجب على الدول الأعضاء دعم ومساعدة المحكمة في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، لا بد من القول بأن آمال شعوب المنطقة تبقى معطلة على الرغم من جهود المحكمة في السودان و ليبيا، نظرا لعجز المجتمع الدولي على اتخاذ موقف جريء نحو ما يحدث في سوريا من جرائم ارتكبت في حق المدنيين العزل الذين يواجهون بالدبابات لإصرارهم على ممارسة حقهم في التظاهر و الاحتجاج السلميين. كما يتعرض الشعب اليمني إلى أعمال تقتيل يومي من قوات الأمن دون أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين مما يتعرضون له من اعتداءات. و يبقى موقف المحكمة غامضا إلى حد الآن في قضية الاعتداءات الإسرائيلية على غزة. و هو ما يبعث على كثير من القلق لدى شرائح واسعة من الشعوب العربية التي تأمل في أن يكون للعدالة معيارا واحدا يطبق على الجميع على قدم المساواة و أن لا تكون هنالك حصانة لأي طرف كان.

سيادة الرئيس، أعضاء جمعية الدول الأطراف،
أصحاب الفخامة،
الزملاء والزميلات،

نأمل أن تقدم الدول الأطراف مساعيها الحميدة للمساعدة في زيادة أثر الربيع العربي من ناحية دعم العدالة والمسائلة في المنطقة خلال هذه الفترة الحاسمة، وبالأخص، عن طريق تزويد المساعدة الفنية والدعم السياسي لمساعدة الدول في المصادقة على نظام روما الأساسي وتنفيذه على الصعيد الوطني.

مع الشكر.